الأمم المتحدة
A/80/331
الجمعية العامة
Distr.: General
11 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 16 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية**

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 196/79 المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية". ويتناول التقرير بالبحث التحديات المتاحة والفرص التي تواجه النظام المالي الدولي في دعم الاستثمار الطويل الأجل والمستقر والميسور التكلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل الضغوط المتزايدة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد المالي، ويستند التقرير إلى نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عقد في إشبيلية بإسبانيا.

* A/80/150.

** قُدمت هذه الوثيقة بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب خارجة عن إرادة المكتب المقدم لها.

25-12921 (A) 270825 100925

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - لقد أقرت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة 196/79، بضرورة مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأقرت بأهمية ضمان انفتاحها وإنصافها وشموليتها لتكملة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأقرت كذلك بالحاجة إلى نظام دولي لتمويل التنمية يفي بالغرض، بحيث يتناسب مع حجم الاحتياجات ويستجيب للصدمات العميقة التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان فقراً وأكثرها ضعفاً، وبالحاجة الملحة إلى إصلاحات جريئة وطموحة لإقامة هيكل مالي دولي مستقر ومستدام وشامل.

2 - ويندرج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي عُقد في إشبيلية بإسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 ضمن هذه الجهود البالغة الأهمية في معالجة تلك التحديات. وفي خضم التوترات الجيوسياسية والمخاطر المناخية وضغوط التمويل المتزايدة، منحت الدول الأعضاء المؤتمر ولاية لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإصلاح الهيكل المالي الدولي (انظر قرار الجمعية العامة 231/78). وقد شددت الوثيقة الختامية للمؤتمر، وهي التزام إشبيلية، على ثلاثة محاور رئيسية للجهود: دفع استثماري واسع النطاق يركز على إحداث الأثر المرجو؛ وتدابير لمعالجة تحديات الديون التي تواجه العديد من البلدان النامية؛ وإصلاح الهيكل المالي الدولي، استنادا إلى الالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل. وبعد تقديم لمحة عامة موجزة عن سياق الاقتصاد الكلي العالمي، يعرض هذا التقرير تحليلاً وتوصيات بشأن هذه القضايا.

ثانيا - آفاق الاقتصاد الكلي العالمي

3 - تعيق التحديات الاقتصادية والتمويلية العالمية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويواجه الاقتصاد العالمي آفاقا صعبة سمتُها التقلبات، وارتفاع مستويات الدين، وارتفاع عدم اليقين في السياسات. وتهدد التوترات التجارية بتعطيل سلاسل الإمداد، وإثارة الضغوط التضخمية من جديد، وإطالة أمد ارتفاع أسعار الفائدة، وإضعاف الاستثمار العالمي. وتهدد هذه التطورات كذلك بعرقلة مسار التعافي الهش أصلاً نحو استعادة مستويات النمو التي كانت قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

4 - وحتى قبل فرض الرسوم الجمركية في الآونة الأخيرة، كان من المتوقع أن يظل النمو العالمي دون مستويات ما قبل الجائحة، حيث تراجع من 2,9 في المائة في عام 2024 إلى 2,4 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في الاقتصادات النامية من 6,0 إلى 4,7 في المائة، لكنه سيظل أعلى من مستويات عام 2019 في ثلاثة أرباع البلدان[1]. وفي السياق الصعب الذي يمر منه الاقتصاد الكلي العالمي حاليا، تواجه البلدان النامية تراجعاً في فرص الحصول على التمويل الخارجي. فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا بنسبة 8 في المائة في عام 2024[2]. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة 2 في المائة ليصل إلى 855 بليون دولار، بعد انخفاض بنسبة

(1) انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "World Economic Situation and Prospects 2025: Mid-Year Update" (2025).

(2) باستثناء الاقتصادات الوسيطة الأوروبية. انظر United Nations Conference on Trade and Development, "Global Investment Trends Monitor, No. 48" (January 2025).

6 في المائة في عام 2023[3]. انخفض الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بنسبة 11 في المائة على الصعيد العالمي. وانخفضت تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة في آذار/مارس 2025 لأول مرة منذ أيلول/سبتمبر 2023، وبلغت تقلبات السوق في نيسان/أبريل 2025 أعلى مستوى لها منذ الجائحة. كما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 7 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2024، لتصل إلى 212 بليون دولار، منهية بذلك خمس سنوات من النمو[4]. ومن المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في عام 2025، بعد إعلان الجهات المانحة عن تقليص ميزانيات المساعدات الخارجية.

5 - وزادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في ظل حالة شديدة من عدم اليقين، تفاقمت بسبب عدة اتجاهات هيكلية، وهي: تزايد التركُّز في أسواق رأس المال السهمي؛ وتوسّع دور المؤسسات المالية غير المصرفية وصلاتها بالمصارف؛ وارتفاع مستويات الدين السيادي[5]. وعلى الرغم من أن مستويات الدين في البلدان النامية استقرت منذ الارتفاع الذي شهدته خلال الجائحة، فإن العديد من هذه البلدان تواجه تكاليف اقتراض مرتفعة، وأعباء ثقيلة لخدمة الدين، واحتياجات كبيرة لإعادة التمويل الخارجي، وتراجعا في صافي التدفقات الخارجية، مما يزيد من مواطن ضعفها المتعلقة بالديون.

6 - وعلاوة على التوقعات الآنية، هناك عوامل هيكلية تهدد النمو العالمي في المدى المتوسط. فالمتوقع أن تتأثر آفاق النمو سلبا بضعف الاستثمار، وشيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة، وتباطؤ الإنتاجية، وضيق الحيز المالي. ومن المرجح أن يكون التباطؤ متفاوتا، مما يؤخر التقارب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وإذا استمر النمو المنخفض إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة، فقد تواجه الحكومات قيودا أشد على الاقتراض، مما يضعف قدرتها على الاستجابة للصدمات أو الحفاظ على الاستثمار الإنمائي الأساسي.

7 - وأدت سلسلة الأزمات المتتالية منذ عام 2020، إلى جانب حالة عدم اليقين العالمية الراهنة والتحديات الإنمائية المتداخلة، وتدهور آفاق النمو والتنمية على المدى المتوسط، إلى تجديد الزخم لإصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل تعزيز فعاليته وجعل حوكمته أكثر شمولاً. وقد نفذت المؤسسات المالية الدولية إصلاحات كبيرة في السنوات الأخيرة استجابة للتحديات الجديدة. ولا تزال الجهود تُبذل لإصلاح الحوكمة. وعلى الرغم من الالتزامات المتكررة وبعض التقدم المحرز، لا يزال تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية وهيئات وضع المعايير دون تغيير إلى حد كبير ولا يساير بالكامل الواقع الحالي، حيث تساهم البلدان النامية بحصة أكبر بكثير سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو من حيث عدد السكان.

ثالثا - تيسير دفع عجلة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة

8 - تؤدي الموارد التي توفرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة دوراً حاسماً في التعاون الإنمائي الدولي. فهي توفر التمويل الميسور والطويل الأجل للبلدان النامية،

(3) المرجع نفسه.

(4) انظر Organisation for Economic Co-operation and Development, “Preliminary official development assistance levels in 2024” (16 April 2025).

(5) انظر International Monetary Fund, “Enhancing resilience amid global trade uncertainty”, in *Global Financial Stability Report: Enhancing Resilience and Uncertainty*, (April 2025).

مما يخفض من متوسط تكلفة رأس المال للاستثمار الحيوي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الدعم الأساسي المعاكس للتقلبات الدورية في أوقات الأزمات. وزاد الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في السنوات الأخيرة مقارنةً بالتدفقات الأخرى لرؤوس الأموال. فقد ارتفع الإقراض السنوي للبلدان النامية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من 30 بليون دولار في عام 2000 إلى 96 بليون دولار في عام 2022. وأتاح هذا الارتفاع في الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تظل التدفقات التمويلية الصافية إلى البلدان النامية إيجابية.

9 - ويتضمن التزام إشبيلية مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسينه، وذلك بهدف مضاعفة هذا الإقراض ثلاث مرات، مع ضمان الاستدامة المالية لهذه المؤسسات والحفاظ على تصنيفاتها الائتمانية. وتُطرح مقترحات لضمان فعالية وكفاءة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[6]، استناداً إلى خريطة الطريق التي وضعتها مجموعة العشرين لتحسين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة حجمها وفعاليتها، والالتزامات ذات الصلة الواردة في ميثاق المستقبل. وتهدف الوثيقة أيضاً إلى تعزيز النظام الأوسع للمصارف الإنمائية العامة والعلاقة بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة.

10 - ورغم أن العمليات الطموحة لتجديد موارد نوافذ الإقراض الميسَّر والزيادات العامة والانتقائية في رؤوس الأموال تشكل تحديات سياسية في السياق الحالي، فهي ستكون من العناصر المهمة في الجهود الرامية إلى زيادة الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد نفذت 24 زيادة عامة في رأس المال على صعيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف منذ عام 2009، مما أدى إلى توليد 86,2 بليون دولار من رأس المال الإضافي المدفوع. وقد نُفذ الجزء الأكبر من تلك الزيادات في رأس المال في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2009-2013)، غير أن 5 في المائة فقط منها حدثت في عام 2020 أو بعده[7].

11 - وترد توصيات تقنية في الاستعراض المستقل لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي أُجري بتكليف من مجموعة العشرين، لتحسين استخدام رأس المال المتاح حاليا من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتوسيع قدرتها على الإقراض دون الحاجة إلى زيادات فورية في رأس المال. وحتى منتصف عام 2024، كانت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد نفذت مجتمعة تدابير مكّنت من توفير قدرة إضافية على الإقراض بقيمة 170 بليون دولار، ومن المتوقع أن تُستكمل قدرة إضافية بمبلغ 113 بليون دولار بحلول نهاية عام 2024[8].

12 - ويُعد توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسيلة أخرى لتوسيع نطاق التمويل الميسَّر. وقد ورد في ميثاق المستقبل دعوة إلى البلدان - إذا كانت لها القدرة اللازمة - أن تنظر في إعادة توجيه ما لا يقل عن نصف ما لديها من حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك من

(6) https://coebank.org/documents/1724/G20_Roadmap_towards_better_bigger_and_more_effective_MDBs_T69DXmX.pdf.

(7) Kevin P. Gallagher, Marina Zucker-Marques, Rishikesh Ram Bhandary and Nathalie Marins, *Energizing MDB Financing Capacity: Identifying and Filling Gaps to Raise Ambition for the 2030 Agenda and Beyond*, Boston University Global Development Policy Center, October 2024.

(8) انظر https://coebank.org/documents/1724/G20_Roadmap_towards_better_bigger_and_more_effective_MDBs_T69DXmX.pdf.

خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. واقترح بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية حلًا قائما على رأس المال المختلط يستند إلى حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يمكّن المصرفين من الاقتراض من أسواق رأس المال مع تحقيق قدر كبير من أثر الرفع المالي (يقدّره بنك التنمية الأفريقي بأربعة أضعاف). وتتمثل الخطوة التالية في تأمين عدد كافٍ من البلدان القادرة على إقراض حقوق السحب الخاصة، مع قيام البلدان التي لا تستطيع قانوناً توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتقديم ضمان بالعملة لاتفاق دعم السيولة. وقد شجع التزام إشبيلية البلدان القادرة على المساهمة في هذا الحل على القيام بذلك، مع تفضيل أن يتم ذلك قبل نهاية عام 2025.

13 - ويمكن أيضا أن يؤدي الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دوراً تحفيزياً في تعبئة رأس المال الخاص من خلال التمويل المختلط (أي الاستخدام الاستراتيجي للموارد الميسَّرة الشروط لتعبئة تمويل إضافي، لا سيما من المصادر الخاصة). وعلى الرغم من التركيز المتزايد على تعبئة رأس المال الخاص منذ عام 2015، فإن ما تمت تعبئته ظل ضئيلا نسبياً، إذ لم يتجاوز 88 بليون دولار في عام 2023. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، بلغ رأس المال الخاص الذي تمت تعبئته 15 بليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 55 في المائة مقارنة بالعام السابق، لكنه لا يزال أقل بكثير من التوقعات[9]. وعلاوة على ذلك، فإن الأثر الإنمائي لهذه الصفقات قد يكون غير واضح.

14 - وترد خطوات زيادة التمويل المختلط، مثل التوحيد القياسي، في التزام إشبيلية. وهناك أيضا دعوة لمبادرات التمويل المختلط من أجل: (أ) التركيز على تحقيق أثر في التنمية المستدامة وعلى كمية ودرجة الرفع المالي؛ (ب) تشجيع المسؤولية الوطنية عن طريق مواءمة المبادرات مع الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة واستراتيجيات التصنيع؛ (ج) إيلاء الاعتبار الواجب للأطر العالمية؛ (د) ضمان القيمة المالية والإنمائية المضافة وجدوى المشاريع؛ (هـ) تقاسم المخاطر والمنافع بطريقة عادلة؛ (و) اتباع المعايير ذات الصلة، وضمان الشفافية، وإقامة آليات واضحة للمراقبة والمساءلة؛ (ز) إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين في القرارات التي تؤثر عليهم؛ (ح) مراعاة رصد القدرة على تحمل الدين.

15 - ويدعو التزام إشبيلية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إلى جانب الالتزام بزيادة حجم الإقراض، إلى تحسين شروط الإقراض والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل، بما في ذلك من خلال النظر في تمديد آجال القروض، وتمديد فترات السماح، وتخفيض هوامش الإقراض والرسوم الأخرى، مع ضمان استدامتها المالية.

16 - ويدعو التزام إشبيلية أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى توسيع نطاق الإقراض بالعملات المحلية وتقديم الدعم في إيجاد حلول للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف والتحوط من آثارها. وقدمت عدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف التزامات ملموسة للاستجابة لهذا النداء من خلال منهاج عمل إشبيلية. وعلى وجه التحديد، فإن FX EDGE عبارة عن مجموعة أدوات جديدة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لإدارة مخاطر أسعار الصرف بقيادة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، و "دلتا" Delta هي منصة سيولة صممها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لمساعدة مؤسسات التمويل الإنمائي على توفير الإقراض بالعملات المحلية.

(9) انظر www.ifc.org/en/insights-reports/2025/mobilization-of-private-finance-bymdbs-and-dfis.

17 - من أجل تعزيز النظام الكامل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة، يؤكد التزام إشبيلية أيضاً على أهمية التعاون، بما في ذلك التمويل المشترك، وتبادل المخاطر، والإعداد المشترك للمشاريع، وأطر الاعتماد المتبادل، ورأس المال المختلط أو المساهمات في رأس المال بين المصارف الإنمائية، وذلك من أجل تعزيز أوجه التآزر استناداً إلى المزايا النسبية. وينبغي أن يستند هذا التعاون المعزز إلى الجهود الجارية، بما في ذلك المنصة العالمية للتمويل المشترك التعاوني ومذكرة وجهة النظر الصادرة عن رؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2024[(10)]. يعمل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على وضع إطار للاعتماد المتبادل يتيح للمقترضين تطبيق مجموعة واحدة من متطلبات السياسة التشغيلية والتعامل مع مُقرِض واحد مسؤول عن تقييم المشاريع الممولة تمويلاً مشتركاً والإشراف عليها أو مراقبتها. ويجمع مؤتمر القمة المعني بالتمويل المشترك النظام الكامل للمصارف الإنمائية العامة، إلى جانب ممثلين عن الحكومات والقطاع المالي والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وغيرهم، من أجل تعزيز هذا النظام بشكل أكبر.

المساعدة الإنمائية الرسمية

18 - إن قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تقديم قروض طويلة الأجل وميسَّرة للغاية وعلى نطاق واسع تعتمد جزئياً على مساهمات مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية شهدت في عام 2024 انخفاضاً بنسبة 7 في المائة، وهو أول انخفاض يُسجَّل في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ ست سنوات. وقد بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية 212,1 بليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 0,33 في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان الأعضاء في اللجنة مجتمعة. وأربعة بلدان فقط هي التي تجاوزت هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكان انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية واسع النطاق، إذ انخفضت في أكثر من ثلثي البلدان الأعضاء في اللجنة (22 بلداً، في حين زادت 10 بلدان مساهماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية).

19 - ويرجع الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية في الغالب إلى تقليص المستويات الإجمالية للمساعدات من قبل بعض البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وإلى انخفاض إنفاقها على المساعدات الإنسانية وتكاليف اللاجئين الموجودين داخل البلدان المانحة، والتي وصلت إلى مستويات الذروة في عام 2023. وبشكل أكثر تحديدًا، انخفضت المعونة الثنائية المقدمة من البلدان الأعضاء بنسبة 5,8 في المائة على أساس معادل المنحة، وذلك بسبب انخفاض المعونة المقدمة لأوكرانيا (انخفاض بنسبة 16,7 في المائة بالقيمة الحقيقية)؛ وانخفاض مستويات المساعدات الإنسانية (انخفاض بنسبة 9,6 في المائة)؛ وانخفاض الإنفاق على استضافة اللاجئين في البلدان المانحة (انخفاض بنسبة 17,3 في المائة). وأما المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل مشاريع وبرامج إنمائية ثنائية وتعاون تقني (باستثناء المساعدات الإنسانية، وتكاليف اللاجئين داخل البلد المانحة، والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، وتخفيف عبء الدين)، وهي أقرب مؤشر للمساعدة المقدمة على المستوى القُطري، فقد انخفضت بنسبة 1,3 في المائة. كما ساهم انخفاض بنسبة 11 في المائة، على أساس معادل للمنح، في المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية في الانخفاض الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

(10) انظر https://www.iadb.org/document.cfm?id=EZIDB0000577-986313001-135.

20 - وبالنظر إلى المستقبل، تشير التصريحات الأخيرة الصادرة عن بعض أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى حدوث انخفاضات إضافية كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2025 وما بعده. فقد أشار اثنا عشر عضواً، حتى الآن، إلى أنهم سيقلصون المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2025. وتُظهر عمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استناداً إلى دراسة استقصائية أجريت مؤخرا وشملت 24 من أعضاء اللجنة، أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تنخفض بنسبة تتراوح بين 9 و 17 في المائة من عام 2024 إلى عام 2025.

21 - وقد أقر التزام إشبيلية بالحاجة الملحة إلى تصحيح مسار الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. ويركز التزام إشبيلية أيضا على ضرورة الحفاظ على الطابع الميسَّر لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، كما يدعو الجهات المانحة لوضع أطر زمنية محددة وملزِمة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يحث الالتزام البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المبرمجة على المستوى القُطري والمراعية لأولويات البلدان، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم للميزانيات. ويولي الالتزام اهتماما خاصا للمعونة التي يمكن أن تحفز تعبئة موارد عامة إضافية، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى أن يضاعف الشركاء في التنمية، جماعياً، بحلول عام 2030، الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال تعزيز تعبئة الموارد المحلية.

22 - وإلى جانب الالتزامات المتعلقة بزيادة الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتصحيح الاتجاهات التنازلية في المساعدة الإنمائية الرسمية، يؤكد التزام إشبيلية على ضرورة تحسين جودة تمويل التنمية وفعالية التنمية، بما يشمل الرفع من مستوى المسؤولية القُطرية للبلدان النامية وتوليها الأدوار القيادية، إلى جانب تعزيز اتساق السياسات من قبل الشركاء الإنمائيين، باعتبار ذلك من المبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي الفعال. وتعهّدت الدول الأعضاء بالحد من التجزئة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من مؤسسات التمويل الأفقية، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي يمكنها الاستفادة من رؤوس أموالها، ومن الآليات العمودية. والبلدان مدعوة أيضاً إلى بحث إمكانية وضع آليات تنسيق وطنية شاملة بقيادة البلدان أو تحسين ما هو قائم منها لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية - ليس عن طريق وضع آليات إضافية، بل عن طريق توحيد الجهود الحالية ضمن آليات أكثر تكاملا يمكن تحديد أهدافها بحسب القطاعات، وفقاً لأولويات كل بلد. ولضمان تولي المسؤولية وطنيا، يتعين على البلدان أن تقدم إلى الآلية خططا، من قبيل إطار التمويل الوطني المتكامل، وأن تتفاعل مع الشركاء المحليين. ويتضمن التزام إشبيلية نداءات تدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية - بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات تمويل التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيون، والحكومات الإقليمية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمصارف الإنمائية الوطنية - إلى المشاركة في هذه الآليات.

23 - ونظراً لأهمية الأثر الإنمائي، كما ورد في التزام إشبيلية، تُشجَّعُ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تعزيز ما لديها من أطر لقياس الأثر، ومواءمة هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تطوير نُهج منسقة لقياس الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء. والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية مدعوة للنظر في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد باعتباره أداة تكميلية للممارسات والسياسات القائمة.

خفض تكلفة رأس المال في البلدان النامية

24 - تواجه البلدان النامية تكاليف مرتفعة للغاية لرؤوس الأموال، مما يعيق قدرتها على الاستثمار في التنمية المستدامة. وينعكس هذا الوضع في ارتفاع أسعار الفائدة لكل من المقترضين السياديين والشركات المقترضة. ويساعد الإقراض من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (انظر أعلاه) على خفض متوسط تكاليف رأس المال، كما هو الحال بالنسبة للإجراءات المتخذة لمعالجة أعباء الديون وأعباء خدمة الديون (انظر الفرع الرابع أدناه). ويُعد التصدي لأعباء خدمة الدين المرتفعة وتكاليف رأس المال أمراً بالغ الأهمية لتعزيز نمو الاستثمار. فارتفاع تكاليف رأس المال بالنسبة للمقترضين السياديين يؤدي عادةً إلى ارتفاع تكاليف رأس المال بالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص، مما يسهم في تباطؤ الاستثمار. وقد انخفض نمو الاستثمار في البلدان النامية إلى النصف، من متوسط سنوي بلغ 10 في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 5 في المائة بين عامي 2010 و 2022[(11)]. ويمكن أن تسهم الإصلاحات في مجال التصنيفات الائتمانية وفي الهيكل المالي الدولي في خفض تكاليف رأس المال (انظر الفرعين الرابع والخامس أدناه).

رابعا - الدَّين والقدرة على تحمّل أعباء الدين

25 - في ظل ضعف التوقعات المتعلقة بالنمو، يُتوقع أن يرتفع الدين العام العالمي مرة أخرى ليبلغ مستويات الذروة التي سُجلت خلال جائحة كوفيد-19، وأن يصل إلى نسبة 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030[(12)]. وتسهم مستويات الدين المرتفعة في زيادة الهشاشة المالية والضعف إزاء المخاطر الاقتصادية؛ ففي البلدان النامية، تُعيق تكاليف الاقتراض المرتفعة وأعباء خدمة الدين الاستثمار في التنمية المستدامة. إن معالجة تحديات الديون هذه هي عنصر أساسي في التزام إشبيلية، الذي يحدد الإجراءات المتخذة على طول دورة الديون: (أ) تعزيز منع أزمات الديون من خلال إدارة الديون والشفافية والاقتراض والإقراض المسؤول، ويُعد التصدي لهذه التحديات المرتبطة بالدين عنصراً محورياً في التزام إشبيلية، حيث يتضمن الالتزام إجراءات تغطي دورة الدين بأكملها، وهي: (أ) تعزيز الوقاية من أزمات الديون من خلال تحسين إدارة الدين، وزيادة الشفافية، وتعزيز الاقتراض والإقراض المسؤولين؛ (ب) خفض أعباء خدمة الدين وتكاليف الاقتراض؛ (ج) تنفيذ عمليات لإعادة الهيكلة تتسم بالكفاءة والإنصاف والقابلية للتنبؤ والتنسيق وحسن التوقيت والتنظيم عندما تقتضي الحاجة ذلك؛ (د) دعما للنقاط (أ) و (ب) و (ج)، تعزيز القدرة على تحمل الدين وتقييمات الجدارة الائتمانية بحيث تكون أكثر دقة وموضوعية وموجهة نحو المدى الطويل.

تعزيز الوقاية من أزمات المديونية

26 - لتعزيز الوقاية من أزمات المديونية، لا بد من إدارة الديون بفعالية ومن الشفافية. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين التوفيق بين بيانات الديون التي يتقاسمها المقترضون والدائنون. غير أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة، منها تزايد استخدام أدوات التمويل غير الشفافة، وارتفاع

(11) Kersten Stamm and Shu Yu, "The magic of investment accelerations", in *Global Economic Prospects*, (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2024).

(12) IMF, Fiscal Monitor: Fiscal Policy under Uncertainty, April 2025.

مخاطر الدين الخفية بسبب قصور الإبلاغ وضعف الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بشفافية الدين[13]. ويوصي التزام إشبيلية بتعزيز الرقابة البرلمانية وتوسيع نطاق تفويض الاقتراض في إطار الأطر القانونية الوطنية. ولتحسين الإبلاغ على الصعيد العالمي، اقتُرح توحيد قواعد بيانات الديون القائمة في سجل عالمي مركزي واحد لبيانات الديون، يُودَع في البنك الدولي. ومن شأن هذا السجل أن يسهم في توحيد الإبلاغ عن بيانات الديون، وأن يحسن التوفيق بين بيانات الديون، وييسر عملية الإبلاغ عن الديون، ويعزز إمكانية الوصول إلى بيانات الدين العام.

27 - ويمكن استخدام صكوك القانون غير الملزم للمساهمة في تحسين العلاقات بين المقترضين والدائنين، بهدف الوقاية من أزمات المديونية، وتحسين إدارة الديون، والمساعدة في تسوية أزمات المديونية. وتوجد عدة صكوك من هذا النوع؛ وهي تختلف من حيث نطاقها ومجال تركيزها، وتقف عليها جهات فاعلة مختلفة. ومن هذه الصكوك المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمبادئ التوجيهية التنفيذية للتمويل المستدام التي أقرتها مجموعة العشرين. واتخذ المقترضون والدائنون أيضا إجراءات لتعزيز المبادئ والمبادئ التوجيهية المختلفة والالتزام بها: فقد أدرجت البلدان المقترضة أحكاما في أطرها القانونية المحلية لاشتراط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالديون والحصول على تفويض بالاقتراض؛ وكشف الدائنون الرسميون عن معلومات مفصلة عن عملياتهم في الإقراض[14]. بيد أنه يصعب تقييم الامتثال العام بسبب الثغرات التي تعتري الرصد. فبالنسبة لبعض الصكوك، لا يوجد كيان محدد مكلف برصد التنفيذ. وتُبذل جهود أخرى للرصد ولكنها جهود معزولة[15]. ولمعالجة هذه التحديات، طلب التزام إشبيلية إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعا لفريق عامل، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل اقتراح مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، وتقديم مقترحات لتنفيذها. كما يمكن لفريق عامل من هذا القبيل أن يصمم أدوات للرصد والتقييم، مما يوفر زخمًا لزيادة الالتزام بالمعايير وتعزيز المساءلة العامة للمقترضين والدائنين.

خفض أعباء خدمة الدين للمساهمة في خفض تكاليف رأس المال

28 - لقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة التي يفرضها الدائنون من القطاع الخاص على السندات السيادية إلى أعلى مستوى له منذ 15 عاما، حيث بلغ 6 في المائة في عام 2023[16]، وبلغ متوسط أسعار قسائم السندات السيادية التي أصدرتها البلدان الأفريقية بين أربعة وخمسة أضعاف متوسط أسعار السندات السيادية التي أصدرتها البلدان المتقدمة النمو[17]. وتجاوزت خدمة الدين الخارجي العام والمضمون حكوميا كنسبة

(13) International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, *Radical Debt Transparency*, 2025.

(14) Karla Vasquez and others, "The legal foundations of public debt transparency: aligning the law with good practices", Working Paper No. 2024/029 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2024).

(15) تقوم الهيئات المعنية بوضع المعايير، مثل الفريق الاستشاري للمبادئ وفريق الأمناء، برصد وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الأسواق الناشئة والدائنين من القطاع الخاص لمبادئ معهد المالية الدولية المتعلقة بالاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال والإنصاف في إعادة هيكلة الديون. وقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطوير أداة تشخيصية يمكن أن تستخدمها البلدان في مجموعة العشرين للإبلاغ طواعية عن تنفيذها للمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتمويل المستدام.

(16) World Bank, *International Debt Report 2024* (Washington, D.C., 2024).

(17) حسابات معدي التقرير بالاستناد إلى بيانات مستقاة من منصة LSEG Eikon.

مئوية من الإيرادات الحكومية العامة في البلدان النامية ضـــعف ما كانت عليه، حيث انتقلت من 4,3 في المائة في عام 2011 إلى 11,4 في المائة في عام 2024. ويعيش ما مجموعه 1,1 بليون شـــخص في بلدان تتجاوز فيها خدمة الدين الخارجي 20 في المائة من الإيرادات[18].

29 - وقد استُخدمت أو اقتُرحت أدوات ونُهج مختلفة لمساعدة البلدان على تعزيز إدارة التزاماتها وخفض تكلفة الاقتراض. واكتسبت أدوات التمويل، مثل مبادلات الدين بالتنمية، بعض الزخم باعتبارها وسيلة يمكن اســـتخدامها لإعادة توجيه مدفوعات خدمة الدين نحو الاســـتثمار في التنمية المســـتدامة والعمل المناخي. واستخدمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أدوات تحسين شروط الائتمان القائمة على السياسات لتحسين شروط اقتراض البلدان في الأسواق.

30 - وطرح كل من صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي نهجا من ثلاثة محاور لمســـاعدة البلدان التي تتمتع بالملاءة المالية ولكنها تواجه ضـغوطا مؤقتة في مجال السـيولة. ويجمع هذا النهج بين الإصـلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز النمو وتوفير فرص العمل وتعبئة الموارد المحلية، مدعومة بتنمية القدرات؛ والدعم المالي، بما في ذلك من المؤســـســـات المالية الدولية؛ والإجراءات اللازمة لخفض أعباء خدمة الدين، عند الاقتضـــاء. وقد بدأت خدمة دعم قدرة الدول الجزرية الصـــغيرة النامية على تحمل الدين في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في عام 2024، بهدف معالجة الضعف في تحمل الدين على المدى القريب وتحقيق القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد.

31 - ويُعد تعزيز وتنظيم الدعم المقدم لإدارة الســـيولة والالتزامات، بما في ذلك عن طريق تفعيل النهج والآليات المذكورة أعلاه، وخفض تكاليف الاقتراض التي تتحملها البلدان النامية، أمرين بالغي الأهمية من أجل توسيع حيزها المالي المتاح للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويقترح التزام إشبيلية أن يُعهد إلى جهة مؤسسية - يمكن أن تكون ضمن مرفق قائم تابع لمؤسسة مالية دولية - بتنسيق الدعم المتعلق بالسيولة التي يوفرها الدائنون المتعددو الأطراف والثنائيون، وتيسير إدارة الالتزامات، وتوسيع نطاق مبادلات الديون، وتقديم المساعدة التقنية، ودعم بناء القدرات، والمشورة القانونية للبلدان بشأن استخدام الأدوات المالية المعقدة. وفي إطار منهاج عمل إشـــبيلية، أعلنت إســـبانيا والبنك الدولي عن إنشـــاء مركز عالمي لمبادلات الديون بالتنمية، وهو مركز يمكن أن يضطلع ببعض هذه الوظائف.

حل أزمة المديونية

32 - من أجل الدفع قُدما بتســـوية أزمات المديونية، والتي لا تزال تشـــكل تحدياً على الرغم من جهود الإصلاح المبذولة في السنوات الأخيرة، يتضمن التزام إشبيلية إجراءات ترمي إلى ما يلي: (أ) تحسين الأطر التعاقدية؛ (ب) سن إصلاحات للتشريعات المحلية، بما في ذلك في الولايات القضائية الرئيسية التي تصدر فيها السندات؛ (ج) تعزيز التنسيق الدولي، من خلال تقوية الإطار المشترك لمعالجة الديون واستكشاف سبل سد الثغرات التي تعتري الهيكل القائم.

33 - ولمعالجة التحديات المتبقية، مثل الدعاوى القضائية التي يرفعها الدائنون الممتنعون عن المشاركة في إعادة الهيكلة، وغياب آليات التجميع بالنسبة للدائنين من غير حمَلة السندات، وعدم قابلية المقارنة في

(18) حسابات معدي التقرير بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية.

المعاملة بين مختلف الدائنين، يدعو التزام إشبيلية إلى تقييم الأدوات التعاقدية وتحسينها، مثل بنود الاسترداد التي استُخدمت في عمليات إعادة الهيكلة الأخيرة[19]، وآليات استعادة الخسائر، وأدوات استرداد القيمة.

34 - وعلى الصعيد التشريعي، يتضمن التزام إشبيلية مقترحات ملموسة لزيادة تعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون فيما يتعلق بالمعالجات المطبقة على البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل في القدرة على تحمل الدين. وعلى وجه الخصوص، يشجع التزام إشبيلية على توسيع نطاق المعالجات المنسقة للديون لتشمل البلدان المتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرات الحالية. وتشجع الوثيقة أيضا السلطات على النظر في سن تشريعات تهدف إلى الحد من ممارسات الدائنين الممتنعين عن المشاركة والتعاون، لتيسير إعادة هيكلة الديون بشكل فعال. وقد سنت بعض الولايات القضائية الرئيسية تشريعات في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لردع الدائنين الممتنعين والصناديق الانتهازية عن اللجوء إلى التقاضي الذي يؤدي إلى تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف عبء الدين، لا سيما الجهود التي تُبذل في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[20]. وتُبذل حالياً جهود تشريعية في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لسن أو تحديث تشريعات من هذا القبيل[21].

35 - ويحدد التزام إشبيلية إجراءات تهدف إلى إسماع أصوات البلدان المدينة في الهيكل العالمي للديون، وذلك من خلال إنشاء منصة للبلدان المقترِضة، واستحداث عملية حكومية دولية داخل الأمم المتحدة تهدف إلى تقديم التوصيات لسد الثغرات القائمة في الهيكل العالمي للديون واستكشاف سبل معالجة مسألة القدرة على تحمل الدين، استناداً إلى استعراض هيكل الديون السيادية المتوخى ميثاق المستقبل.

القدرة على تحمل الدين والتقييمات الائتمانية

36 - تعكس علاوات المخاطر وتكلفة الاقتراض تصورات المستثمرين بشأن المخاطر. وتساهم التصنيفات الائتمانية في تشكيل هذه التصورات المتعلقة بالمخاطر، وتعبر عن مشاعر الجهات الفاعلة في السوق. وإذا ما أُريد للتصنيفات أن تؤدي دوراً إيجابياً في توفير المعلومات لدعم الاستثمار الطويل الأجل، فيجب أن تكون دقيقة وشفافة وموضوعية وموجهة نحو الأجل الطويل. فمن شأن ذلك أن يضمن أن تكون علاوة المخاطر وتكلفة الاقتراض التي تتحملها البلدان النامية معبرة بدقة عن واقع اقتصادها الكلي من حيث المخاطر. ومن أجل دعم سوق أكثر تنافسية للتصنيفات الائتمانية، اتفقت البلدان الأفريقية، في أوائل عام 2025، على إنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية، وهي بصدد تطوير نموذج ملكية هجين للوكالة قبل بدء تشغيلها الكامل.

(19) لقد استخدم الدائنون الثنائيون بنود الاسترداد في عمليات إعادة الهيكلة الأخيرة بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون، بما في ذلك تلك المتعلقة بزامبيا، لضمان عدم حصول الدائنين من القطاع الخاص على نتائج أفضل.

(20) قانون تخفيف عبء الدين (البلدان النامية) لعام 2010 في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يهدف إلى ضمان ألا يحصل الدائنون الممتنعون على أحكام أو تُنفذ لصالحهم أحكام يستفيدون بموجبها من مبالغ تفوق ما كانوا سيستردونه لو شاركوا في إعادة الهيكلة. وأما بلجيكا فسنت في عام 2015 تشريعا بشأن الصناديق الانتهازية يحصر عمليات الاسترداد في حدود سعر الشراء المدفوع، بينما سنت فرنسا في عام 2016 تشريعا يحد من الحجز على أصول البلدان المدينة.

(21) طُرح مقترح تشريع - مشروع قانون تخفيف عبء الدين (البلدان النامية) - أمام برلمان المملكة المتحدة. وتجري حاليا في ألمانيا مناقشة قانون مقترح بشأن دعم إعادة هيكلة الديون السيادية الأجنبية.

37 - وقد حدد التزام إشبيلية ثلاثة مجالات للإصلاح من شأنها أن تضمن أن يكون النظام المالي داعما للتصنيفات الائتمانية الدقيقة والشفافة والموضوعية والموجهة نحو الأجل الطويل. أولا، الدعوة إلى بناء قدرات البلدان لتوفير بيانات عالية الجودة لتقييم الائتمان وبناء الوعي المحلي بمتطلبات التصنيف الائتماني. ويمكن تعزيز المشاركة السيادية للدول في عملية التصنيف الائتماني من خلال التنسيق المؤسسي والتفاعل الطويل الأجل مع وكالات التصنيف الائتماني على المستوى الوطني، بما في ذلك تعيين جهات اتصال قُطرية.

38 - ثانيا، تكريس اجتماع خاص رفيع المستوى يُعقد بصفة دورية بشأن تقييمات الجدارة الائتمانية، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليكون مناسبة للحوار بين الدول الأعضاء، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، والهيئات التنظيمية، والجهات المعنية بوضع المعايير، والمستثمرين على المدى الطويل، والمؤسسات العامة التي تنشر تحليلات مستقلة للقدرة على تحمل الدين. ويهدف عقد الاجتماع المتكرر إلى تعزيز التفاعل على المستوى العالمي.

39 - ثالثًا، الدعوة إلى المضي قدما في إصلاح المناهج التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. ومن بين الإصلاحات المقترحة التي يمكن أن تنظر فيها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تمديد الآفاق الزمنية لتحليل الجدارة الائتمانية والقدرة على تحمل الدين، من أجل احتساب المنافع الاقتصادية والمالية المتوقع أن تنتج عن الاستثمار في مقومات المرونة والإنتاجية على المدى الطويل، أو المنافع الطويلة الأجل الناتجة عن إعادة هيكلة الدين طواعية.

40 - وبالإضافة إلى ذلك، يشجع التزام إشبيلية كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة تحسين تقييمات القدرة على تحمل الدين، حتى تراعي هذه التقييمات بشكل أفضل احتياجات التنمية المستدامة والاستثمارات ذات الصلة، ولتميز بشكل أوضح بين الملاءة والسيولة، وذلك استناداً إلى الاستعراض الجاري للإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين.

41 - ومجموعة الإجراءات المتعلقة بالديون، والواردة في التزام إشبيلية، تكملها التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المعني بالدين، الذي عيّنه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر 2024، وكُلّف بتحديد حلول واقعية وقابلة للتنفيذ للتحديات المرتبطة بالديون، من أجل مناقشتها خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وقد اقترح فريق الخبراء، قبل انعقاد المؤتمر، ثلاث مجموعات من التدابير تركز على إصلاح النظام المتعدد الأطراف، والتعاون بين البلدان، وتقوية السياسات الوطنية في البلدان المقترِضة. وتهدف جميع هذه التدابير إلى دعم الهدف الرئيسي المتمثل في مساعدة البلدان على التحرر من "ورطة الدين" التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة. ومن هذه التدابير، على وجه الخصوص، اقتراح إنشاء منتدى للبلدان المقترِضة لتبادل المعارف والخبرات، وتقديم المشورة، وتعزيز صوتها في هيكل الديون العالمي، بما يسهم مباشرة في تنفيذ الإجراء الوارد في التزام إشبيلية بشأن إنشاء منصة للبلدان المقترِضة.

خامسا - إصلاح الهيكل المالي الدولي

42 - يهدف الهيكل المالي الدولي إلى تهيئة الظروف الملائمة للنمو والتنمية المستقرين، ومنع الأزمات الاقتصادية والمالية، والمساهمة في التخفيف من حدة الأزمات وحلّها. وعلى الرغم من الإصلاحات المهمة التي أُدخلت على الهيكل الدولي في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك مخاوف بشأن مدى كفاية شبكة الأمان المالي العالمية وشمولها، فضلا عن ضعف صوت البلدان النامية وتمثيلها في مجال الحوكمة الاقتصادية

العالمية. ومن شأن إجراء إصلاحات إضافية في الهيكل المالي الدولي أن يسهم في تيسير دفع عجلة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إصلاح النظام المالي وتكييفه لضمان مساهمته في تمويل التنمية المستدامة. وقد أُنيط بالمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ولاية صريحة لدعم إصلاح الهيكل المالي الدولي. وقد شددت الدول الأعضاء على أهمية هذا الإصلاح من خلال إعادة تسمية مجال العمل المتعلق بالمسائل النظمية ليصبح "الهيكل المالي الدولي والمسائل النظمية" في إطار التزام إشبيلية. وتتضمن الوثيقة الختامية إجراءات محددة لإصلاح الهيكل المالي تستند إلى التقدم المحرز في تنفيذ ميثاق المستقبل.

مواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية مع إحلال صندوق النقد الدولي في مركزها

43 - لقد تعرض النظام المالي الدولي منذ عام 2020 لسلسلة من الصدمات هددت الاستقرار المالي العالمي. ثم جاءت التطورات الأخيرة، ولا سيما تزايد حالة عدم اليقين في مجال السياسات، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة، وارتفاع مستويات الديون السيادية وتزايد الاختلالات في الاقتصاد الكلي العالمي، لتجدد الضغوط على النظام المالي العالمي، مع تصاعد التقلبات في الأسواق المالية وتشديد شروط التمويل، الأمر الذي يضع شبكة الأمان المالي العالمية أمام اختبار جديد لمدى قدرتها على الصمود.

44 - وشبكة الأمان المالي العالمية منظومة من المؤسسات والآليات التي توفر السيولة اللازمة لمنع الأزمات المالية وحلها. وتهدف هذه الشبكة إلى توفير الحماية للبلدان من الأزمات، وتقديم التمويل عند وقوع الأزمات، وتحفيز سياسات الاقتصاد الكلي السليمة. وتتكون شبكة الأمان هذه من أربع طبقات رئيسية: الاحتياطيات الدولية الخاصة بالبلدان؛ وترتيبات المبادلة الثنائية، التي تتبادل بموجبها المصارف المركزية العملات لتوفير السيولة للأسواق المالية؛ وترتيبات التمويل الإقليمية التي تمكّن البلدان من تجميع الموارد للاستفادة من التمويل في حالة الأزمة؛ وصندوق النقد الدولي.

45 - لقد شهدت شبكة الأمان المالي العالمية نمواً كبيراً منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وإجمالي الاحتياطيات التي تمتلكها البلدان هي أكبر عنصر في شبكة الأمان المالي العالمية، وبفارق كبير. فمنذ عام 2000، زاد مجموع مخزون الاحتياطيات الدولية بأكثر من سبعة أضعاف، ليبلغ 16,1 تريليون دولار في نهاية عام 2024. وشكلت احتياطيات النقد الأجنبي 77 في المائة من تلك الاحتياطيات. والبلدان التي يصنفها صندوق النقد الدولي بلدانا ناشئة ونامية تحتفظ بحوالي 7,5 تريليونات دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، أي ما يعادل حوالي ثلاثة أخماس المجموع، ولكن هذه الاحتياطيات تتركز في عدد قليل من البلدان. وقد نمت خطوط المبادلة الثنائية والترتيبات المالية الإقليمية بشكل كبير منذ عام 2008، ولكنها لا تزال تمثل جزءا أصغر بكثير من شبكة الأمان المالي العالمية (2,65 تريليون دولار) وهي متاحة فقط لمجموعة محدودة من البلدان.

46 - وصندوق النقد الدولي هو الطبقة الوحيدة في شبكة الأمان المالي العالمية التي توفر تغطية تكاد تكون شاملة. فالصندوق له قدرة على الإقراض تقارب قيمتها 946 بليون دولار. ولتعزيز قدرة الصندوق، وافق مجلس المحافظين في كانون الأول/ديسمبر 2023 على زيادة الحصص بنسبة 50 في المائة في إطار الاستعراض العام السادس عشر للحصص. غير أن تنفيذ ما أسفر عنه الاستعراض العام لن يغير من قدرة الصندوق على الإقراض، لأن زيادة الحصص ستحل محل الموارد المقترضة. ولم تُنفذ الزيادة بعد، لأن بعض البلدان الأعضاء في الصندوق يتعين عليها الحصول على موافقة هيئاتها التشريعية على زيادة

الحصص، ولأن القرار لم يحصل بعد على الموافقة الرسمية من البلدان الأعضاء التي تمتلك 85 في المائة من حقوق التصويت في الصندوق.

47 - وبلغ مجموع التزامات الإقراض من صندوق النقد الدولي 70 بليون دولار لصالح 30 بلدا، بما في ذلك مبلغ قدره نحو 15 بليون دولار قُدم لـــ 20 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل. وبلغ مجموع التزامات الإقراض من صندوق النقد الدولي منذ بداية جائحة كوفيد-19 ما قدره 357 بليون دولار لصالح 97 بلداً.

48 - وقد كثّف صندوق النقد الدولي، في استجابته لأزمة كوفيد-19، من استخدامه للأدوات المشفوعة بشروط أقل مقارنة بالبرامج الاعتيادية، لا سيما من خلال التمويل الطارئ والتسهيلات الاحترازية. واستفاد ما مجموعه 76 بلدا من التمويل الطارئ بين آذار/مارس 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، مقارنة بـــ 16 بلدا فقط كانت قد استفادت من التمويل الطارئ منذ استحداث هذه التسهيلات بصيغتها الحالية في عام 2009. وفي عام 2022، استحدث الصندوق أداة جديدة للتمويل الطارئ، وهي نافذة مواجهة صدمة الغذاء التي صُممت بحيث توفر التمويل للبلدان التي تواجه احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات بسبب الصدمة الغذائية العالمية. وعلى الرغم من وقف العمل بهذه الأداة في آذار/مارس 2024، فقد انضم صندوق النقد الدولي إلى عدة مبادرات دولية تُعنى بمسألة انعدام الأمن الغذائي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مجموعة الدول السبع إنشاء مرفق تمويلي للأزمات الغذائية الناجمة عن الصدمات.

49 - وعدّل صندوق النقد الدولي مجموعة أدواته الخاصة بالمرافق الاحترازية استجابةً لجائحة كوفيد-19. والغرض من مجموعة الأدوات هو تعزيز الوقاية من الأزمات وتفادي تكاليف تسويتها الباهظة. وفي عام 2020، أنشأ صندوق النقد الدولي أداة احترازية جديدة هي خط السيولة القصير الأجل، وكانت تلك أول إضافة إلى مجموعة أدوات التمويل التابعة للصندوق منذ ما يقرب من عشر سنوات. وتوفر هذه الأداة خط ائتمان دوّار وقابل للتجديد، دون شروط لاحقة، غير أنها متاحة فقط للبلدان الأعضاء التي لديها أسس اقتصادية وأطر سياساتية قوية جدا. وفي أواخر عام 2023، أجرى الصندوق استعراضا كاملا لمجموعة أدواته الاحترازية. وقد شجع التزام إشبيلية صندوق النقد الدولي على النظر في إمكانية تعزيز دوره في شبكة الأمان المالي العالمية الاستباقية، لا سيما لصالح البلدان النامية.

50 - في وقت كتابة هذا التقرير، كان صندوق النقد الدولي يجري استعراضا لتصميم برامجه وشروط الإقراض التي يعتمدها. والهدف من ذلك هو تحسين مراعاة قدرة البلدان الأعضاء على التنفيذ، والنظر في مدى ملاءمة الشروط التي يفرضها الصندوق، بما في ذلك مستوى ضبط أوضاع المالية العامة، والحدود الدنيا للإنفاق الاجتماعي، وعدد الإصلاحات الهيكلية المطلوب القيام بها. ويشجع التزام إشبيلية على بذل المزيد من الجهود الرامية لتعزيز مراعاة الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في برامج تكيّف الاقتصاد الكلي التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

51 - ومن الإصلاحات التي أُدخلت على إطار الإقراض التابع لصندوق النقد الدولي خفض تكلفة الاقتراض من الصندوق، سواء في الإقراض الميسّر أو غير الميسّر. ومنها أيضا مراجعة للرسوم والرسوم الإضافية، أُنجزت في تشرين الأول/أكتوبر 2024، وأسفرت عن خفض تكاليف الاقتراض للبلدان الأعضاء التي لديها برامج تمويل غير ميسرة كبيرة الحجم. ورحّب التزام إشبيلية بهذه المراجعة وشجع المجلسَ التنفيذي

للصـندوق النظر في المسـتقبل في اعتماد سـياسـة لتعديل الرسـوم الإضـافية اسـتجابة للكوارث والصـدمات الخارجية.

52 - وشـهد طلب البلدان المؤهَّلة على التمويل الميسّر مسـتويات غير مسـبوقة عقب تفشـي جائحة كوفيد-19. فقد تضـاعف الرصـيد القائم من القروض أكثر من ثلاث مرات، من نحو 8,9 بلايين دولار في نهاية عام 2019 إلى أكثر من 30 بليون دولار في نهاية عام 2024. وأُنجز في تشـرين الأول/أكتوبر 2024 اسـتعراض شـامل للصـندوق الاسـتئماني للنمو والحد من الفقر، الأداة المكرسـة لتوفير الموارد بشـروط ميسّـرة، واسـتُحدثت بعد ذلك آلية جديدة لتحديد أسـعار الفائدة على القروض الجديدة المقدمة من الصـندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر اعتباراً من أيار/مايو 2025. وتنص الآلية الجديدة على تحديد أسعار فائدة صـفرية لأفقر البلدان الأعضـاء المؤهلة للاسـتفادة من الصـندوق (نحو نصـف البلدان الأعضـاء المؤهلة)، وعلى أسـعار فائدة متواضـعة ولكن ميسّـرة لبقية البلدان. ومن المقرر أن يُجرى في عام 2026 اسـتعراض شـامل للصـندوق الاسـتئماني للصـلابة والاسـتدامة، وهو أداة متوسـطة الأجل أنشـأها صـندوق النقد الدولي للمساعدة في تمويل التكيف مع تغير المناخ والتأهب للجوائح.

53 - ويشـجع التزام إشـبيلية المجلسَ التنفيذي لصـندوق النقد الدولي على ما يلي: النظر في العمل على زيادة قدرة الصـــندوق الاســـتئماني للنمو والحد من الفقر على الإقراض الميسّـــر المســـتدام؛ وتعزيز فعالية الصـندوق الاستئماني للصـلابة والاستدامة وتيسير الوصـول إليه؛ والنظر في سياسـة الرسوم المناسبة وفقاً لإطار إدارة المخاطر الائتمانية لصندوق النقد الدولي.

54 - في التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة لعام 2021، حصلت البلدان النامية على نحن الثلث من حقوق السـحب الخاصـة التي شـملتها عملية التخصـيص. ولمعالجة مسـألة تخصـيص الجزء الأوفر من حقوق السـحب الخاصـة لبلدان لم تكن بحاجة كبيرة إلى احتياطيات إضـافية، بُذلت جهود لإعادة توجيه هذه الحقوق نحو البلدان التي تحتاج إليها. وكان ذلك من خلال الصـــندوق الاســـتئماني للنمو والحد من الفقر والصـندوق الاسـتئماني للصـلابة والاسـتدامة (صـندوقان اسـتئمانيان تابعان لصـندوق النقد الدولي يقدمان التمويل الميسّـر)، وكذلك من خلال قروض مقومة بحقوق السـحب الخاصـة مقدمة من الدول الأعضـاء. وحققت مجموعة العشـرين هدفها المتمثل في إعادة توجيه حقوق سـحب خاصـة بقيمة 100 بليون دولار من خلال التعهدات، لكن التنفيذ الفعلي لتلك التعهدات لا يزال جارياً.

55 - وفي أيار/مايو 2024، وافق صـندوق النقد الدولي على اسـتخدام حقوق السـحب الخاصـة لاقتناء أدوات رأس المال المختلطة التي تصـــدرها المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف بهدف تعزيز قدرتها على الإقراض[22]. وتخضع هذه القدرة الجديدة لحد تراكمي قدره 15 بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وذلك للحد من مخاطر السـيولة. ومن المتوقع إجراء اسـتعراض للاسـتخدام المقترح عندما تتجاوز المسـاهمات التراكمية في رأس المال المختلط 10 بلايين وحدة من حقوق السـحب الخاصـة، أو بعد مرور عامين على منح الترخيص، أيهما أسبق. وحتى تموز/يوليه 2025، لم يكن أي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد تلقى تعهدات قُطرية كافية لأداة رأس المال المختلط لإعادة توجيه حقوق السـحب الخاصـة، رغم أن

(22) International Monetary Fund, "Use of SDRs in the Acquisition of Hybrid Capital Instruments of the Prescribed Holders", *Policy Papers*, Vol. 2024, No. 26 (May 2024).

مقترحي بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن أدوات رأس المال المختلط استقطبا أكبر قدر من الاهتمام.

56 - ودعا التزام إشبيلية البلدانَ التي سبق أن قدمت تعهدات بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى الوفاء بتلك التعهدات دون تأخير، وشجعت الوثيقةُ بلدانا أخرى على الانضمام إلى الجهود الطوعية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وعلى إعادة توجيه ما لا يقل عن نصف ما لديها من حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية، تماشيا مع الالتزام الوارد في ميثاق المستقبل. وكما ذُكر أعلاه، يشجع التزام إشبيلية البلدان التي توجد في وضع يسمح لها بالمساهمة في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة على القيام بذلك عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

57 - ويدعو التزام إشبيلية أيضا المجلسَ التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى النظر في وضع دليل لحقوق السحب الخاصة يتضمن توجيهات تشغيلية ويعزز دور حقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات والصدمات، بما يتماشى مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع التزام إشبيلية الصندوق على مواصلة استعراض دور حقوق السحب الخاصة ومكانتها في النظام النقدي الدولي.

58 - ورغم أن دور الصندوق في الإقراض يحظى عادةً بالقدر الأوفر من الاهتمام، فإن التغييرات التي طرأت على أنشطة الرقابة والمشورة في مجال السياسات لها أهمية كبيرة في ما يتعلق بنتائج التنمية. فمنذ عام 2018، اعتُمدت خمس استراتيجيات ذات أهمية من ناحية الاقتصاد الكلي تشكل الحوكمة، والإنفاق الاجتماعي، والنقود الرقمية، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين. وفي عام 2022، استعرض صندوق النقد الدولي وجهة نظره المؤسسية بشأن تدفقات رأس المال، وأقر بأن القيود المفروضة على تدفقات رأس المال والتدابير الاحترازية الكلية هي في بعض الحالات أدوات مشروعة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه مخاطر تهدد الاستقرار المالي.

تعزيز شمولية وفعالية الحوكمة الاقتصادية العالمية

59 - لم تواكب الحوكمة الاقتصادية العالمية التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. فمنذ اعتماد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002، كثّفت الدول الأعضاء المناقشات بشأن زيادة مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، وأُحرز بعض التقدم في عدد من المؤسسات. ومنذ عام 2000، وسّع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من حجم مجلسي المديرين التنفيذيين فيهما لإتاحة المجال أمام تمثيل أكبر للبلدان النامية. وعلى الرغم من بعض التحسينات، تحتفظ البلدان النامية بنسبة 37 في المائة من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي و 39 في المائة في البنك الدولي، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة 75 في المائة التي تمثلها البلدان النامية في عضوية هاتين المؤسستين.

60 - وبينما أُعيد بعض التوازن لحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي بالاستناد إلى الاتفاقات التي اعتُمدت في عامي 2005 و 2010، فقد تقرر في سياق الاستعراض العام السادس عشر للحصص زيادة الحصص على أساس تناسبي، وهو ما يعني أن حقوق التصويت لم يُعد توزيعها. وبالنظر إلى الاستعراض السابع عشر المرتقب، دعا وزراء المالية الأعضاء في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، دعوا إلى العمل لإعداد نهج ممكنة لإعادة توزيع الحصص، بحلول حزيران/يونيه 2025، بما في ذلك صيغة جديدة للحصص. غير أنه، ونظراً لتأخر إحراز التقدم في ذلك المسار، اتفقوا في نيسان/

أبريل 2024 على البدء أولاً بوضع مبادئ يمكن الاسترشاد بها في استعراض الحصص قبل الشروع في إعداد أي صيغة جديدة.

61 - واستناداً إلى الالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل بشأن إعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز تمثيلها في الهيكل المالي الدولي، يشجع التزام إشبيلية مجلسَ محافظي صندوق النقد الدولي على مواصلة النظر في إعادة مواءمة نسب الحصص من أجل تعزيز صوت البلدان النامية والتعبير بشكل أفضل عن مراكز الأعضاء النسبية في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أشد الأعضاء فقرا، وذلك في إطار الاستعراض العام السابع عشر للحصص، بما في ذلك النظر في زيادة عدد الأصوات الأساسية، من بين تدابير أخرى. ويشجع التزام إشبيلية أيضا تعزيز التمثيل الجغرافي في مناصب الإدارة العليا لصندوق النقد الدولي، لا سيما تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك في سياق إمكانية إنشاء منصب إضافي لنائب المدير العام للصندوق.

62 - وأُنجز التغيير على صعيد مجموعة البنك الدولي من خلال الاتفاق في عام 2017 على زيادة انتقائية لرأس المال. وفي عام 2021، وللمرة الأولى منذ أكثر من 50 عاما، أُجريت مراجعة كبيرة لحقوق التصويت في المؤسسة الدولية للتنمية، ذراع البنك الدولي التي تقدم التمويل الميسّر. ومن المقرر أن يُختتم في عام 2025 استعراض لحافظة الأسهم. ويشجع التزام إشبيلية مجلس محافظي البنك الدولي على تحقيق توازن عادل في قوة التصويت من خلال ذلك الاستعراض وتنفيذ نتائج الاستعراض على الفور.

63 - وورد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التزام باختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية بطريقة منفتحة وشفافة ومتوازنة بين الجنسين وقائمة على الجدارة، وبتعزيز التنوع في صفوف الموظفين. وقد تولت حتى الآن امرأتان رئاسة صندوق النقد الدولي، وكان دائما المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي من مواطني دولة متقدمة النمو. ويجدد التزام إشبيلية الالتزام باختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية بطريقة منفتحة وشفافة ومتوازنة بين الجنسين وقائمة على الجدارة، ويشجع مجالس جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على مواصلة إجراء عمليات استعراض منتظمة بشأن التنوع في مجالسها وفي القيادة التنفيذية والعليا، لمعالجة التمثيل الجغرافي غير المتوازن وعدم التوازن بين الجنسين، وعلى نشر تقارير عامة منتظمة عن التنوع.

64 - وقامت الهيئات المتخصصة المعنية بوضع المعايير ومجلس تحقيق الاستقرار المالي بتحسين هياكلها الاستشارية وتكريسها مؤسسيا لتلقي المدخلات من الهيئات الإقليمية. وزاد المجلس من عدد المقاعد المخصصة للبلدان النامية في الجلسات التقريرية. وغير أن هيئات دولية أخرى معنية بوضع المعايير شهدت ركوداً أو تراجعاً في تمثيل البلدان النامية في أجهزتها التقريرية الرئيسية خلال السنوات الأخيرة.

65 - وقد أدت عملية متابعة نتائج تمويل التنمية إلى تنشيط الحوارات الاقتصادية والمالية بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق المؤسسي واتساق السياسات.

إطلاق العنان لتدفقات الاستثمار نحو البلدان النامية من خلال المعايرة السليمة للمخاطر المالية

66 - لقد أدت الإصلاحات التنظيمية المالية التي أعقبت الأزمة المالية في عام 2008 إلى تعزيز الاستقرار المالي. ووُضعت أطر احترازية دولية وإقليمية، مثل لوائح بازل الثالثة المتعلقة بالمصارف، ولوائح

الملاءة المالية الثانية لشركات التأمين في الاتحاد الأوروبي، بهدف حماية السلامة المالية للمؤسسات. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن السلطات التنظيمية والرقابية تعمل في بيئة اقتصاد كلي مضطربة تتسم بالتقلب الشديد، وبتصاعد التوترات الجيوسياسية والتجارية، واستمرار ضغوط التضخم في بعض البلدان والمناطق. كما تواجه هذه السلطات تحديات جديدة ومخاطر ناشئة، من قبيل المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، وتقلبات أسواق الأصول المشفّرة.

67 - وقد تعجز النُهج الاحترازية الحالية في بعض الأحيان عن استيعاب كامل خصائص أنشطة الإقراض والأدوات المالية ذات الأهمية الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة، مثل الإقراض في مجال البنية التحتية، والإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وأدوات الحد من المخاطر.

68 - فبموجب لوائح بازل الثالثة، على سبيل المثال، يخضع الإقراض في مجال البنية التحتية لرسوم رأسمالية مرتفعة. إذ تُصنَّف قروض البنية التحتية عادةً ضمن فئة تمويل المشاريع، وتُعطاها أوزان مخاطر مرتفعة تبلغ 130 في المائة خلال مرحلة الإنشاء، و 100 في المائة خلال مرحلة التشغيل. غير أن هذه القروض، في العموم، تُظهر معدلات تعثر أقل ومعدلات استرداد أعلى مقارنةً بتمويل المشاريع أو التمويل المؤسسي، لا سيما على المدى الطويل[23]. وتُفرض بموجب لائحة الملاءة المالية الثانية رسوم رأسمالية مرتفعة بشكل غير متناسب على الاستثمارات في الأسهم خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (49 في المائة مقابل 39 في المائة داخل المنظمة)، وتستند هذه الرسوم أساساً إلى تصنيفات سياسية. كما أن مراعاة أدوات الحد من المخاطر في تحديد أوزان المخاطر، مثل الضمانات المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، قد تواجه قيوداً تعاقدية تؤدي إلى معاملة غير موحدة.

69 - ويدعو التزام إشبيلية المنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير إلى إعداد تقرير عن أوزان المخاطر، يتضمن تقييماً لمدى أخذها في الاعتبار لتقليص المخاطر الناجم عن آليات التمويل المبتكرة، مثل الضمانات والتمويل المختلط. وتلك المنظمات مدعوة إلى تقديم النتائج، بما في ذلك الآثار المترتبة على السياسات، إذا كان ذلك مناسبا، في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وتتضمن الوثيقة أيضا دعوة إلى إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات بشأن التأثير المحتمل لأوزان المخاطر على التمويل، مثل تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والبنية التحتية، وتمويل التجارة. وقد أُنشئ، في إطار منهاج عمل إشبيلية، فريق من الشخصيات البارزة لتقديم أدلة تجريبية بشأن المشاريع التي قد تكون اللوائح التنظيمية قد أعاقت فيها الاستثمار الخاص في البلدان النامية. وسيتلقى فريق الشخصيات البارزة الدعم من أمانة ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب، وسيصدر تقريرا بحلول عام 2026.

(23) Liliana Rojas-Suarez, “Aligning International Banking Regulation with the SDGs”, *CDG Policy Paper*, No. 351 (February 2025).

خامسا - استنتاجات

70 - عُقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في ظل سياق مالي كلي عالمي صعب، وفي خضم مخاطر نُظمية متصاعدة. ويواجه المجتمع الدولي فجوة متزايدة في تمويل التنمية المستدامة، بسبب الصدمات المناخية والتشرذم الجيوسياسي وارتفاع الديون وتراجع التدفقات المالية الخارجية. ولا تزال الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية غير متماشية مع عالم متعدد الأقطاب ومترابط، ولا تزال العديد من البلدان النامية تجد صعوبة في الحصول على تمويل ميسور التكلفة، وفي التأثير على القرارات الدولية.

71 - وكان المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية فرصة لتجديد الطموح الدولي، كما يتضح من اتفاق الدول الأعضاء على دفع استثماري كبير ينبغي أن يستند إلى استراتيجيات تقع تحت المسؤولية الوطنية. وقد التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال مواءمة أفضل بين التعاون الإنمائي والأولويات الوطنية؛ وتوسيع نطاق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإصلاحها؛ وتوفير السيولة الكافية للبلدان التي تحتاج إليها. ومن شأن الهيكل المالي الدولي المنشود في التزام إشبيلية أن ييسر الاستثمار الطويل الأمد، ويقلل من تكاليف التمويل بالنسبة للبلدان النامية، ويدعم القدرة على تحمل الدين عن طريق إعادة الهيكلة في الوقت المناسب، وأدوات سيولة معززة لمواجهة أوجه الضعف الجديدة، وعمليات أكثر شمولا لمعالجة المديونية. ومن شأنه أيضا أن يدعم شبكة الأمان المالي العالمية، على يكون صندوق النقد الدولي مزودا بالموارد الكافية وفي مكانة محورية من تلك الشبكة؛ كما من شأنه أن يعزز دور حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي، ويمهد الطريق لإصلاحات الحوكمة على صعيد المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل مواكبة الواقع العالمي الراهن. ولتحقيق هذه الرؤية لا بد من الإرادة السياسية الثابتة ومن التنسيق والمساءلة في تنفيذ التدابير المبينة في التزام إشبيلية.